

Distr.: General
26 April 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لألبانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني إبلاغكم بأن ألبانيا وفرنسا، بالتعاون مع أوكرانيا، ستتظمان اجتماعا بصيغة آريا بشأن موضوع "كفالة المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا"، يُعقد في 27 نيسان/أبريل 2022، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من الساعة 15:00.

ومن أجل توجيه المناقشات في هذا الموضوع، أعدت ألبانيا وفرنسا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد خوجا

السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 26 نيسان/أبريل 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة
مذكرة مفاهيمية للاجتماع بصيغة آريا بشأن موضوع "كفالة المساءلة عن الفضاء
المرتبطة في أوكرانيا"، المقرر عقده في 27 نيسان/أبريل 2022

الجهات المنظمة: البعثتان الدائمتان لألبانيا وفرنسا، بالتعاون مع أوكرانيا
الجهات المشاركة في رعايته: البعثات الدائمة لكل من: أستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا،
وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل
الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا،
وسلوفاكيا، والسويد، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ولافتيا، ولكسمبرغ،
وليتوانيا، وليختشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج،
والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان،
والاتحاد الأوروبي

التاريخ: 27 نيسان/أبريل 2022

التوقيت: 18:00-15:00

المكان: قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي - اجتماع في شكل مختلط

المشاركة: الاجتماع بصيغة آريا مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،
وللمراقبين الدائمين والمنظمات غير الحكومية والصحافة.

ويطلب من المشاركين مراعاة الأنظمة الحالية المتعلقة بمرض فيروس
كورونا (كوفيد-19) بتقليص وجودهم الشخصي في القاعة إلى 1+1.

وسيُعقد الاجتماع باللغة الانكليزية ويبث على الموقع التالي:
<http://webtv.un.org>

ومن أجل التسجيل للإدلاء ببيان، يرجى إرسال اسم الدولة العضو واسم
المتكلم وصفته إلى العنوان التالي: andris.stastoli@mfa.gov.al.

وستكون قائمة المتكلمين مفتوحة إلى حين بدء الاجتماع.

ويرجى من الوفود أن تقصر بياناتها على ثلاث دقائق.

برنامج الاجتماع

بيان افتتاحي من الرئيسة
 وزيرة الشؤون الأوروبية والخارجية في ألبانيا، السيدة أولتا جاتشكا
 مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان
 المدعية العامة لأوكرانيا، السيدة إيرينا فينيدكتوفا
 ممثلة منظمات المجتمع المدني، مؤسسة كلوني للعدالة، السيدة أمل كلوني
 مديرة شعبة الأزمات والنزاعات في منظمة هيومن رايتس ووتش، السيدة إيدا سوير

مداخلات من الجهات المنظمة وأعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة

وزيرة الشؤون الأوروبية والخارجية في ألبانيا، السيدة أولتا جاتشكا
 وزير خارجية أوكرانيا، السيد دميترو كوليبا
 السفير والممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السيد نيكولا دو ريفيير

مقدمة

عندما أنشئت الأمم المتحدة، على رماد الحرب العالمية الثانية، قلنا: "هذا لن يحصل مرة أخرى أبداً". ولكن بعد 30 عاماً من الحروب الدموية في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو، عادت الحرب إلى أوروبا، والأدلة على الجرائم الفظيعة تعرض يوميا على شاشاتنا.

وفي 2 آذار/مارس 2022، اتخذت الجمعية العامة القرار د إ ط - 11/1 المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي يدعو جميع الأطراف إلى إيلاء الاحترام الصارم للأحكام ذات الصلة بالموضوع من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

وفي 30 آذار/مارس، ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، أن "الهجمات العشوائية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وقد ترقى إلى جرائم حرب"، مشيرة إلى تعرض الأعيان المدنية إلى تدمير وقصف هائلين من جانب القوات المسلحة للاتحاد الروسي وتزايد أعداد الضحايا المدنيين الذي نجم عن ذلك.

وفي 2 نيسان/أبريل، أصابت الصور الواردة من بوتشا المجتمع الدولي بالصدمة. فعلى ما يبدو تعرض رجال ونساء للإعدام وهم مقيدون، ووردت تقارير واسعة النطاق عن ارتكاب جرائم عنف جنسي وجنساني وعن ادعاءات تبعث على قلق عميق بارتكاب جرائم ضد الأطفال. وتؤكد هذه الصور، فضلا عن الصور الواردة من بلدات أخرى في أوكرانيا، على تزايد احتمال ارتكاب جرائم فظيعة مع انتقال الاشتباكات العسكرية إلى المناطق الحضرية.

والعدوان على أوكرانيا ينتهك المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ومذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، واتفاقات مينسك. ومن الواضح أن الحكم الهام الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي في إطار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أمرَ روسيا بتعليق عملياتها العسكرية بشكل فوري. غير أننا نرى، مع استمرار هذا العدوان على أوكرانيا، أدلة متسقة على احتمال ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول.

وما زلنا نشاهد تقارير عن قصف أهداف مدنية وأماكن حضرية وبنية تحتية مدنية بهدف إلحاق أقصى قدر من الضرر بها. وقد فر ملايين اللاجئين بالفعل من أوكرانيا خلال الأيام الـ 30 الأولى من الحرب. وهناك عدد أكبر من المشردين داخليا في أوكرانيا، وسوف تتكاثر أعدادهم.

ومع ذلك، وفي خضم هذه المشاهد من المعاناة، ظهرت وحدة هدف فيما يتعلق بتوثيق الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا. وقد أكدت الدول الأعضاء على أهمية كفالة مساءلة أي شخص مسؤول عن ارتكاب الجرائم الفظيعة في أوكرانيا وفقا لسيادة القانون. وفي أعقاب الإحالة غير المسبوقه للحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من جانب 41 دولة من جميع أنحاء العالم، سارعت المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق في الحالة في أوكرانيا. كما تجلّى الدعم لعمل مكتب المدعية العامة في التزام طائفة واسعة من الدول بتقديم خبراء وطنيين وتبرعات من أجل دعم عمل المكتب في جميع الحالات.

وبالتوازي مع ذلك، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وكلفها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في حين اضطلع أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بأعمال من أجل توثيق الجرائم الفظيعة المزعوم ارتكابها.

وفي خضم واحد من أكبر التحديات التي يواجهها النظام الدولي منذ عقود، ينمو تحالف عالمي من أجل المساءلة.

الهدف

سيضم هذا الاجتماع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في توثيق الجرائم المرتكبة في أوكرانيا من أجل تحديد الطريقة التي يمكن بها دعم هذه الجهود وتنسيقها لكفالة التحقيق والمقاضاة بشكل فعال مع المسؤولين عن الفظائع.

ومن الضروري أن تكون جميع هذه الجرائم موثقة بدقة وأن تكون قابلة للاستخدام في نهاية المطاف في محكمة قانونية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيسعى هذا الحدث إلى تعبئة جميع الجهود والترحيب بها، بما في ذلك جهود المحكمة الجنائية الدولية، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

كما سنشجع أعضاء الأمم المتحدة على الانضمام إلى فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا بهدف تحديد آليات المساءلة القائمة والمحتملة في أوكرانيا بالتزامن مع كفالة تبادل المعارف بين آليات المساءلة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

الأسئلة التوجيهية

- ما هي الخطوات والإجراءات الإضافية التي يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وينبغي لها اتخاذها لتعزيز المساءلة عن جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا ووضعها في إطار مؤسسي؟
- كيف يمكن لوسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وتقارير النقصي أن تساعد من خلال المساهمة في إثبات الحقيقة بشأن جرائم الحرب المرتكبة؟
- ما هي بعض أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها و/أو تعزيزها فيما يتصل بتوثيق وتحديد الجرائم المرتكبة والتعرف على هوية المسؤولين عنها؟
- ما هي بعض السبل الممكنة لإنشاء شبكة مساءلة بين مختلف النظم القانونية وسائر المؤسسات الإقليمية للعدالة من أجل تبادل المعلومات والمعارف؟
- أشارت محكمة العدل الدولية في أمرها المتعلق بالتدابير التحفظية إلى أن المحكمة لا تملك أي دليل يثبت تبرير روسيا لأنشطتها في منطقة دونباس. فما هي بعض الطرق الكفيلة بتعزيز دحض التبرير المزعوم الذي قدمته روسيا لهذه الحرب؟
- كيف يمكننا أن نتأكد، أثناء كفالة المساءلة، من أن الخطوات اللازمة تتخذ منذ المراحل المبكرة بهدف كفالة وجود نظام مناسب لجبر الضحايا كي يتسنى لهم الحصول على سبل انتصاف فعالة للضرر الذي لحق بهم؟